إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري في قطاع غزة

Community police contributions to achieve social security for children who are victims of domestic violence

إعداد

د. أمجد محمد المفتي
Dr. Amjad Mohammad al mufti
أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك
رئيس قسم الخدمة الاجتماعية – كلية الآداب
الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

محمد عبد القادر شلايل
Mohamad abd alqadir chalayel
مرشد تربوي

1446-2025

إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري في قطاع غزة

محمد عبد القادر شلايل د. أمجد محمد المفتي

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري في قطاع غزة، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي اعتمدت منهج المسح الاجتماعي بطريقة المسح الشامل، واستخدم الباحثان أداة الاستبيان من إعدادها، وقد طبقت الدراسة على (68) ضابطًا بما في ذلك الإدارة العامة للشرطة المجتمعية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها إن إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الذاتي للطفل ضحية العنف كما يحددها ضباط الشرطة "مرتفعة" بنسبة (89.4%)، وكذلك إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري للطفل ضحية العنف "مرتفعة" بنسبة (90.6%)، كما أن إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن المجتمعي للطفل ضحية العنف "مرتفعة" بنسبة (99.2%) كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق جوهرية في إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري تعزى لمتغيرات الجنس والعمر وسنوات العمل.

وبناءً على النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى توصيات عدة، أهمها تدعيم الثقة بقدرة الشرطة المجتمعية في حل مشكلات الأطفال ضحايا العنف الأسري وتنمية مستوى الأداء المهني لجهاز الشرطة المجتمعية وضباطه.

الكلمات المفتاحية: الشرطة المجتمعية، الأمن الاجتماعي، العنف الأسري، غزة.

Community police contributions to achieve social security for children who are victims of domestic violence

Mohamad abd alqadir chalayel **Dr. Amjad Mohammad al mufti**

Abstract

This study aimed to identify the contributions of community policing in achieving social security for children who are victims of domestic violence in the Gaza Strip. The study is classified as a descriptive study and relied on a comprehensive social survey methodology. The researcher developed and utilized a questionnaire as a data collection tool, which was administered to 68 officers, including personnel from the General Department of Community Policing.

The study revealed several key findings. Most notably, the contributions of community policing to achieving personal security for children victims of violence, as assessed by police officers, were rated as "high" at 89.4%. Similarly, its contributions to achieving family security for child victims of violence were rated as "high" at 90.6%, while its contributions to achieving community security for these children were rated as "high" at 99.2%. Additionally, the study indicated no significant differences in the contributions of community policing to achieving social security for children victims of domestic violence based on variables such as gender, age, years of service, or educational qualifications. Based on these findings, the study concluded with several recommendations: Strengthening trust in the capacity of community policing to address the issues of child victims of domestic violence. Improving the professional performance of community policing personnel and officers.

Key word: community policing, social security, domestic violence, gaza.

مقدمة:

الطفولة مرحلة أساسيّة من حياة الإنسان، ولأحداثها آثار واضحة في بقية العمر، سواء أكان ذلك في السلوك أو الصفات الشخصيّة، حيث تعد مرحلةُ الطفولة مرحلةً مهمة؛ كونها مرحلة ضعف يحتاج فيها الطفل وبشكل دائم إلى الرعاية والعناية (بن عياد، 2014، ص 231-243).

وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2024، أنَّ عدد الأطفال يقترب من نصف المجتمع، فمن المتوقع أنْ يبلغ عدد الأطفال دون 18 سنة منتصف العام 2025 في دولة فلسطين نحو 2.39 مليون طفل، منهم (1.22) مليون طفل ذكرًا، و(1.17) مليون طفلة أنثى، كما تشكل نسبة الأطفال في فلسطين (44%) من إجمالي السكان. فإنْ أصيبت مرحلة الطفولة بأي خلل أو تشويش أو اضطراب فإنَّ ذلك سيعود على الطفل بالتردد والقلق والتوتر، والخوف من المستقبل (الصويغ، 2003، ص29).

ويُعد العنف ظاهرة اجتماعية قديمة قدم المجتمع الإنساني، ومتجددة بالتطورات التي يعرفها المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره، والتي تتخذ أشكالًا وصورًا عدة حسب الثقافة السائدة، ويأخذ العنف أشكالًا وصورًا عدة، منها العنف الأسري والاقتصادي والمجتمعي والديني.

وفق إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2023 عن أوضاع أطفال فلسطين تبيّن أنَّ من بين كل 10 أطفال في عمر 1-14 سنة، هناك 9 أطفال تعرضوا للعنف البدني أو النفسي، وأنَّ نسبة الأطفال (12-17 سنة) الذين تعرضوا لمرة واحدة على الأقل لأحد أنواع العنف من قبل أحد الوالدين.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

ولمواجهة ظاهرة العنف فلا بد من تحقيق الأمن الاجتماعي والذي يعد مصدرًا مهمًا من مصادر الدعم الاجتماعي الفعّال الذي يحتاج إليه الطفل في جميع مراحل حياته، حيث يؤثر حجم الأمن الاجتماعي في مستوى الرضا عند الطفل؛ لذلك يجب أنْ يتلقى جميع أنماط الأمن الاجتماعي اللازم لتفعيل دوره في المجتمع كالأمن الذاتي، والأمن الأسري، والأمن المجتمعي.

وتعد مسؤولية تحقيق الأمن الاجتماعي ليست مسؤولية جهة معينة في المجتمع، ولكنها مسؤولية مشتركة فردية وجماعية ومجتمعية، تقوم بها مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، كل في مجال تخصصها في إطار تكاملي وتنسيقي لقيامها بدورها من خلال اتخاذ الإجراءات التي تسهم في حفظ التوازن وتحقيقه، (أبو المعاطي، 2002، ص7).

وقد أولت الحكومة الفلسطينية بجميع أذرعها وأجهزتها الفاعلة اهتمامًا كبيرًا بتحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال، وخاصة الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري، حيث استحدثت الشرطة

الفلسطينية في 16 مايو/أيار للعام 2020 دائرة خاصة للعمل في هذا المجال، وأطلقت عليه اسم الشرطة المجتمعية، حيث عملت هذه الإدارة في جميع محافظات قطاع غزة، وبأعداد تتناسب مع كل محافظة، حيث بلغ عدد أفراد الشرطة المجتمعية في قطاع غزة 110 ضابط (الإدارة العامة لقيادة الشرطة المجتمعية في قطاع غزة،2023).

حيث ظهر مفهوم الشرطة المجتمعية مؤخرًا نتيجة حاجة الشرطة إلى تفهم أفراد المجتمع لمتطلبات الثقافة الأمنية في إطار إيجاد مشاركة كاملة بين المجتمع المحلي وجهاز الشرطة، وتنمية التفاعل الاجتماعي الأمني، والخروج من تبعات طبيعة العمل الأمني العسكري الذي فرض نوعًا من العزلة الاجتماعية نتيجة ممارسة العمل من خلال ثكنات عسكرية معزولة (الريس، 2004، ص19).

انطلاقًا من ذلك، نقول إنَّ رسالة الشرطة اجتماعية بصفة أساسية، من خلال عملية التأثير والتأثر بالمواطنين والاحتكاك بهم، حيث إنَّ المسؤولية الاجتماعية لجهاز الشرطة هو أنْ تمتد أجهزتها لحياة المجتمع ليس فقط من خلال قيام هذه الأجهزة بتحقيق الأمن، وإنما من خلال التواجد الفعلي في حياة المواطنين، والمساهمة في رقي المجتمع وتطويره بشتى الصور، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع بتفاعل هيئات الشرطة بإمكانات أفرادها مع قضايا المجتمع (عبد الرحمن، 2014، ص22).

ولقد تناولت العديد من الدراسات العربية والاجنبية موضوع الشرطة المجتمعية حيث هدفت دراسة العتابي، والعبادي (2023) إلى التعرف على الأدوار التي تقوم بها الشرطة المجتمعية من أجل حماية الشرائح والفئات الهشّة في مجتمع مدينة بغداد، وقد استندت الدراسة إلى منهج المسح الاجتماعي، طبقت على عينة (220) مبحوثًا من العاملين في الشرطة المجتمعية في مدينة بغداد، وقد توصّلت الدراسة إلى أنَّ فئة الأطفال هي الفئة الأكثر عرضة للعنف والتنمر ضمن شريحة الفئات الهشة، كما أكّدت وجود قضايا تم إيجاد الحلول لها من العنصر النسوي اللاتي يعملن في الشرطة المجتمعية، كما أنَّ الشرطة المجتمعية أسهمت إلى حد كبير في توفير الحماية للفئات الهشة.

كما هدفت دراسة المعايطة، والمجالي (2021) إلى التعرف على دور مبادرات الإعلام الأمني التي تنظمها مديرية الأمن العام في التوعية من الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في الشرطة المجتمعيّة، واعتمدت الدّراسة على المنهج المسحي ، وتكوّنت عينة الدّراسة من (288) ضابطًا وضابط صف، وقد أظهرت نتائج الدّراسة أنَّ دور مبادرات الإعلام الأمني لمديرية الأمن العام في التوعية من الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في الشرطة المجتمعية قد جاء مرتفعًا، واتّضح من النتائج أنَّ المبادرات الأمنية قد ساهمت بدرجة

مرتفعة في إيجاد حلول لمشكلات الشباب المؤدية للانحراف، كما تناولت دراسة العنبكي (2020) الأدوار الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة الشرطة المجتمعية، والتعرف إلى مدى مساهمتها بنشر ثقافة السلام في المجتمع المأزوم، واستندت الدراسة إلى منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع منتسبي مؤسسة الشرطة المجتمعية في محافظة ديالى، والبالغ عددهم (27) منتسبًا، ، وتوصّلت الدراسة إلى أنَّ الشرطة المجتمعية يتركز دورها في التوعية والإصلاح من جهة، وفي الجانب الأمني والعسكري من جهة أخرى، وتوصّلت إلى أنَّ الشرطة المجتمعية لها إسهامات مجتمعية وأمنية متعددة، ولا يقتصر دورها على جانب دون الآخر.

وهدفت دراسة قدومي (2019) لتحديد درجة الواقع والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين من وجهة نظر ضباط الشرطة، وطبقت الدراسة على عينة قوامها 132 ضابطًا، وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ درجة الواقع قليلة، ودرجة المأمول كبيرة، وتوجد فروق بينهما لصالح المأمول، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الواقع تبعًا للمتغيرات المستقلة، ووجود فروق في المأمول تبعًا للمؤهل العلمي لصالح المؤهل الأعلى، ونوع العمل لصالح العمل الإداري، ولم تكن الفروق في المأمول دالة إحصائيًا تبعًا لمتغير الرتبة العسكرية، ودراسة مهران (2017) التي هدفت للتوصل إلى استراتيجية لتطبيق الشرطة المجتمعية في المجتمع المصري،

واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، على عينة عددهم (237) مفردة، وتوصلت الدراسة الى ان الشرطة المجتمعية ساهمت في كسر حاجز الصورة التقليدية المنطبعة في ذهن المواطنين عن الشرطة، والمساهمة في اهتمام رجال الشرطة بالاستماع للمواطنين، والتفكير معهم لتحقيق الاستقرار الأمني، وتبصير المواطنين بأساليب مواجهة النشاط الإجرامي، وتناولت دراسة عبد الجواد (2016) دور الشرطة المجتمعية كأحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل للمواطنين المشاركين في لجان المشاركة المجتمعية للشرطة بمحافظتي القاهرة والجيزة وعددهم 141 فردًا، وتبيّن أهم نتائج الدراسة أنَّ أهم أدوار الشرطة المجتمعية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية هو المساهمة في حماية الآداب العامة في المجتمع، وتأمين الممتلكات والمرافق العامة، كما بيّنت الدّراسة أهم أدوار الشرطة المجتمعية وهو مساعدة المؤسسات الأمنية في أداء وظيفتها الاجتماعية، ومساعدة الأحداث الجانحين والمشردين وضحايا الجريمة لدمجهم في المجتمع، كما هدفت دراسة عبد الله (2015) تحديد دور الشرطة المجتمعية من وجهة نظر المسؤولين في لجان حماية الطفل، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي وقد بلغ عدد أعضاء اللجان (30) عضوًا، وأوضحت النتائج أنَّ الشرطة المجتمعية تؤدي دورًا في مساعدة لجان حماية الطفل في رصد حالات الانحراف بنسبة 85.6%، وأنَّ الشرطة المجتمعية تبتكر أساليب لمشاركة لجان حماية الطفل لوقاية الأطفال وأسرهم من

الاستغلال بنسبة 85.6%، كما أوضحت أنَّ الشرطة المجتمعية تعمل بمشاركة لجان حماية الطفل في وضع استراتيجية تحقق من خلالها التدخل السريع في الحالات الخطيرة بنسبة 84.4%.

وتناولت دراسة عبد المجيد (2011) دور الشرطة المجتمعية في مواجهة ظاهرة العنف من خلال تحديد أشكالها وأسبابها وآثارها السلبية على المجتمع، وتهدف إلى معرفة أسباب ارتفاع معدلات الظاهرة وأشكالها المتطورة حديثًا في أعقاب التغيرات والتطورات المتسارعة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أهمية قصوى في إنشاء قسم منفصل للشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية، كما وتوصّلت إلى ضرورة توعية الجمهور بمنع الجريمة، وأهمية تفعيل دور أقسام العلاقات العامة في الشرطة، أما دراسة طايع، وأبو جبل (2006) هدفت إلى التعرف على آراء عينة من الآباء حول كيفية تحقيق الأمن الاجتماعي للطفل، واتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وطبقت على عينة مقدارها (717) مفردة من الآباء، وتوصّلت الدراسة إلى أنَّ هناك مجموعة من العمليات التربوية تؤدي إلى شعور الطفل بالأمن بدرجة كبيرة؛ كالتمسك بالقيم الاجتماعية، وسيادة قيم العدالة والمساواة، كما توصلت الدراسة إلى أنَّ الفهم الصحيح للدين يؤدي إلى شعور كل أفراد المجتمع بالأمن والأمان، وأنَّ أهم العمليات التي تؤدي إلى شعور الطفل بالأمن هو القضاء على الفساد والمفسدين في المجتمع، وأنَّ سيادة القانون في المجتمع تؤدي إلى الشعور بالأمن والاستقرار، حيث يعرف كل فرد حقوقه وواجباته.

كما هدفت دراسة Prayugo and Baharudin (2022) إلى معرفة ما إذا كان هناك تطبيق لبرنامج الشرطة المجتمعية مع آلية حل النزاعات الاجتماعية على أساس الإجماع، واستخدم هذا البحث المنهج المعياري التجريبي، وتوصلت نتائج البحث في شرطة Sukoharjo أنَّ هناك عوامل مثبطة مثل: الموارد البشرية، والمرافق والبنية التحتية التي تحتاج إلى إصلاح على الفور، والتحديات التي تواجهها تحتاج شرطة Sukoharjo في نجاح برنامج الشرطة المجتمعية، والتي يمكن التغلب عليها من أجل إنشاء شرطة مستقرة وقابلة للتكيف باستمرار مع التطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ويجب على الشرطة الوطنية أنْ تكون قادرة على حماية المجتمع، معتبرًا أنَّ الشراكة هي أحد أركان نجاح برنامج شرطة المجتمع.

كما هدفت دراسة Pamela (2018) الى تحسين الأمن المجتمعي، حيث تمّ تقييم التغاير على ثقة المجتمع في قوة الشرطة المحليّة، باستخدام نهج الطرائق المختلطة المتسلسلة، وتحليل المحتوى، والكتابات الصحفية، ومقابلات مع منظمي المجتمع معًا، وتكوّن مجتمع الدراسة من الشرطة والمجتمع في كاليفورنيا على الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية، وقد بيّنت النتائج جزئيًا دعم نظريات الإجهاد والحدود الاجتماعية، بغض النظر عن الجنس الاجتماعي والحدود،

وقد أدت العسكرة إلى مستويات أعلى من عدم الثقة في الشرطة. بينما لم يثق السائقون في الشرطة العسكرية، وشمل انعدام ثقة المشاة عوامل أخرى التي توضح الفروق بين الجنسين، وشكّلت التفاعلات الشرطية المباشرة إلى حد كبير عدم ثقة المشاة، في المقابل نشأ عدم ثقة المشاة الذكور من وضعهم الاجتماعي في المجتمع، بناءً على هويتهم العرقية ودخلهم وعمرهم، على عكس العلماء الذين استخدموا الإطار القانوني.

من خلال قراءة الباحثان للدراسات السابقة نجد أنَّ الشرطة المجتمعية يتركز دورها في التوعية والإصلاح من جهة، وفي الجانب الأمني والعسكري من جهة أخرى، وأنَّ الشرطة المجتمعية أسهمت إلى حد كبير في توفير الحماية للفئات الهشة. كما أنَّ للشرطة المجتمعية القدرة في الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم، وأيضًا قدرتها في الحفاظ على السّلم الاجتماعي، كما أنَّ من النتائج الإيجابية المترتبة على تطبيق الشرطة المجتمعية هي كسر حاجز الصورة التقليدية المنطبعة في ذهن المواطنين عن الشرطة، وتبيّن أنَّ أهم أدوار الشرطة المجتمعية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية هو المساهمة في حماية الآداب العامة في المجتمع، وتأمين الممتلكات والمرافق العامة، كما أنَّ الشرطة المجتمعية تؤدي دورًا في مساعدة لجان حماية الطفل في رصد حالات الانحراف، وأنَّ الشرطة المجتمعية تبتكر أساليب لمشاركة لجان حماية الطفل لوقاية الأطفال وأسرهم من الاستغلال، كما تعمل بمشاركة لجان حماية الطفل في وضع استراتيجية تحقق من خلالها التدخل السريع في الحالات الخطيرة، بالإضافة إلى أنَّ عملياتها تؤدي إلى شعور الطفل بالأمن بدرجة كبيرة؛ كالتمسك بالقيم الاجتماعية، وسيادة قيم العدالة والمساواة، وقد استفادت الدّراسة الحاليّة من الدّراسات السّابقة في المساهمة في تحديد وصياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها والمساهمة في إثراء الجانب النظري للدراسة، والمساهمة في تفسير وتحليل نتائج الدراسة والتعقيب عليها.

ثانيا: صياغة مشكلة الدّراسة

أصبحت ظاهرة العنف الأسري ضد الأطفال في المجتمع الفلسطيني تأخذ أشكالًا وصورًا جديدة من حيث نوع الإساءة من جهة، فقد ظهر العنف النفسي، واللفظي، والجسدي، والجنسي، ومن حيث المعتدي من جهة أخرى، فمن خلال المعلومات التي حصلنا عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومن مدير عام الشرطة المجتمعية في قطاع غزة، ومن قسم الأسرة والطفولة التابع لدائرة الشرطة المجتمعية تبيَّن أنَّ هناك عددًا من الأطفال يمارس عليهم شتى أنواع العنف الأسري، والتي تفرض علينا توفير الأمن الاجتماعي لهؤلاء الأطفال، وقد ظهر مفهوم الشرطة المجتمعية، حيث له أبعاده المختلفة، ويتركز تحقيقه على فلسفة المشاركة المجتمعية

للأجهزة الأمنية في جميع النواحي المجتمعية، والتي تعنى بالفرد والمجتمع، ويعد الطفل محور عمل الشرطة المجتمعية، وخصوصًا قسم الأسرة والطفولة.

وفي ضوء ندرة الدراسات التي تناولت إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري على المستويين العربي والمحلي (في حدود علم الباحثان) فقد أراد الباحثان من خلال الدراسة الراهنة التعرف إلى إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري في قطاع غزة، وعليه فقد صاغ الباحث مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس على النحو الآتي: ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري في قطاع غزة؟

ثالثا: أهمية الدراسة.

1- تنبع أهمية الدراسة من الشريحة المستهدفة، وهي شريحة الأطفال، والتي تشكل 44% من المجتمع الفلسطيني فالأطفال جيل المستقبل وأمل الأمة، ويعد الاهتمام بهم ورعايتهم من الحتميات الضرورية لإعداد جيل ناجح ومنتج وفاعل في المجتمع.

2- تعد الدراسة الحالية من الدراسات الأولى - في حدود علم الباحثان - التي ربطت بين الشرطة المجتمعية والأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري في قطاع غزة.

3- يعد الأمن الاجتماعي غاية ملحة يسعى المجتمع بكل مكوناته وركائزه وجميع أجهزته المدنية والأمنية وجميع المؤسسات العاملة في الميدان إلى تحقيقه.

4- تعد الشرطة المجتمعية مفهومًا جديدًا داخل المجتمع يعمل على تقديم جملة من الخدمات الاجتماعية للأفراد والجماعات؛ مما يجب علينا دراسة مهام وأدوار الشرطة المجتمعية، وما الشرائح التي تخدمها، وما طبيعة تلك الخدمات المقدمة للأفراد والجماعات على حد سواء.

5- تزويد المكتبة العربية بدراسة جديدة حول إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري.

6- قد تفيد نتائج الدراسة المهتمين بقضايا الأطفال في المجتمع الفلسطيني، سواء كانوا باحثين، أو مهتمين، أو مؤسسات محلية ومنظمات دولية.

رابعا: أهداف الدراسة: تحديد إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري في قطاع غزة.

خامسا: تساؤلات الدّراسة

التساؤل الرئيسي: ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري في قطاع غزة.

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الذاتي للطفل ضحية العنف؟
- ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري للطفل ضحية العنف؟
- ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن المجتمعي للطفل ضحية العنف؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، سنوات العمل)؟

سادسا: مفاهيم الدراسة:

1. **الشرطة المجتمعية:**

هي الأنماط المشتركة في ممارسة الشرطة المجتمعية، والتي ترتكز على كم ونوعية التواصل بين الشرطة والمواطنين، وتوسيع شرعية الأعمال التي تقوم بها الشرطة، والتوجه إلى اللامركزية، والابتعاد عن البيروقراطية الشرطية، والتركيز بشكل أكبر على إيجاد الاستراتيجيات المسبقة لمنع الجريمة (قطب، 2009، ص12).

وقد عرّفها معهد برميدو بست للشرطة المجتمعية بالولايات المتحدة UMPCI بأنها: فلسفة للمنظمة، ومدخل لتنمية المشاركة بين المجتمع والحكومة والشرطة، ومبادرة لحل المشكلات بالمشاركة مع المجتمع؛ للوقوف على أسباب الجرائم، والخوف من الجريمة، والموضوعات المجتمعية الأخرى.

كما عرّفتها وزارة العدل الأمريكية بأنها: سياسة واستراتيجية تهدف إلى تحقيق ضبط الجريمة، وخفض الخوف منها، وتحسين نوعية الحياة، وتطوير الخدمات الشرطية بطريقة فاعلة وذات كفاءة، من خلال الاعتماد على أسلوب المبادرة، واستخدام مصادر المجتمع المحلي، وتغيير الظروف التي سببت الجريمة (U.S Department of justice, 1994).

وتعني فكرة الشرطة المجتمعية: تأصيل مشاركة المواطنين في أعمال الأمن، بحيث يكون

هناك مشاركة فعّالة بين المواطنين والشرطة التقليدية؛ بهدف صون أمن المجتمع في مختلف المجالات، وذلك من خلال معرفة المهام التي توكل إلى هذه الشريحة الأمنية، ويمكن التوصل إلى تعريف محدد مناسب لها (حبيب، والعربي، 2011، ص23).

تعرف الشرطة المجتمعية في هذ الدراسة: هي قسم من أقسام جهاز الشرطة الفلسطينية بقطاع غزة التي تختص بحل مشكلات العنف الأسري التي يتعرض لها الطفل من قبل والديه أو أحد أفراد أسرته، بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وقيادات المجتمعات المحلية بصفة قانونية وشرعية، بعيدًا عن الإجراءات الشرطية الاعتيادية والروتينية، والتي تنتهي بشخص مذنب وآخر بريء.

2-الأمن الاجتماعي: هو قدرة المجتمع والدولة على مواجهة جميع التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدّي إلى محافظه على كيانه وهويّته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوّره وحريّة إرادته (سني،2008، ص112).

وهو الاستعداد والأمان بحفظ الضرورات الخمس من أي عدوان عليها، فكل ما دلّ على معنى الراحة والسكينة، وتوفير السعادة والرقي في أي شأن من شؤون الحياة فهو أمن (الهويمل، 2000، ص 56).

يعرف الأمن الاجتماعي في هذه الدراسة: هو جميع الجهود التي تبذلها الشرطة المجتمعية في مساعدة الطفل ضحية العنف الأسري على تحقيق الأمن الذاتي له، وتحقيق الأمن الأسري والمجتمعي.

3- العنف الأسري: السلوكيات العدائية والعدوانية بين أفراد الأسرة، والتي ينتج عنها جروح وأذى وإذلال، وفي بعض الأحيان يؤدي للوفاة، وهذه السلوكيات ربما تشمل الإساءة البدنية والاغتصاب، وتحطيم الممتلكات والحرمان من الاحتياجات الأساسية (السكري، 2000، ص198).

وعرّف العنف الأسري تجاه الطفل أيضًا بأنه: أي شكل من الأشكال القاسية والعنيفة التي يتعرض لها الطفل من قبل أحد أفراد الأسرة، سواءً كانت عقابًا بدنيًا أو نفسيًا أو إهمالًا. (Bragg, Lien, 2003) وهو جميع أشكال العنف ضد الأشخاص دون الثامنة عشر من العمر، سواء كانت ترتكب من الأبوين أو غيرهما من مقدمي الرعاية. (Hillis S et al، 2016).

ويعرف العنف الأسري للأطفال في هذه الدراسة بأنه: تعرض الطفل من قِبل أحد أفراد أسرته مثل الوالدين أو الإخوان أو الأجداد أو أي فرد من أفراد الأسرة لأي ضرب أو أذى، أو إهمال، أو تحرش بمختلف أنواعه، يؤثر في النواحي الحياتية والعقلية والنفسية والاجتماعية للطفل.

سابعا: الإجراءات المنهجية للدّراسة

1- **نوع الدراسة ومنهجها:** تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية " Descriptive Studies"، ووفق معطيات الدراسة وإطارها النظري استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل لعناصر الشرطة المجتمعية في قطاع غزة، والذين يتعاملون مع الأطفال ضحايا العنف الأسري، والبالغ عددهم (110) ضابط في جميع محافظات قطاع غزة بما في ذلك الإدارة العامة للشرطة المجتمعية، حيث تمّ الوصول لعدد (68) ضابطًا؛ وذلك لصعوبة الوصول لجميع الضباط في ظل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، فقد استشهد وجرح عدد منهم، وأسر آخرون، وصعوبة التواصل مع البعض للمخاطر الأمنية المحيطة بهم.

2- **مجالات الدراسة:**

- **المجال المكاني:** دائرة الشرطة المجتمعية في جميع محافظات غزة بما في ذلك الإدارة العامة للشرطة المجتمعية.
- **المجال البشري:** تمّ تطبيق الأداة على ضباط الشرطة المجتمعية، والبالغ عددهم (68) ضابطًا موزعين في جميع محافظات قطاع غزة.
- **المجال الزماني:** وهي الفترة التي يتم فيها جمع البيانات من مفردات الدراسة، وذلك من تاريخ 2024/10/29 إلى 2024/11/27.

والجدول التالي يوضح وصف مفردات الدراسة:

جدول (1): يوضح وصف مفردات الدراسة

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	52	76.5
أنثى	16	23.5
المجموع	68	100
العمر	**التكرار**	**النسبة %**
25 إلى أقل من 30 سنة	8	11.8
من 30 إلى أقل من 40 سنة	31	45.6
من 40 إلى أقل من 50 سنة	20	29.4
من 50 إلى أقل من 60 سنة	9	13.2
المجموع	68	100
عدد السنوات	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من 5 سنوات	4	5.8
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	11	16.2
من 10 إلى أقل من 20 سنة	45	66.2
20 سنة فأكثر	8	11.8
المجموع	68	100
الرتبة العسكرية	**التكرار**	**النسبة %**
ملازم	5	7.4
ملازم أول	9	13.2
نقيب	22	32.4
رائد	17	25.0
مقدم	10	14.7
عقيد	4	5.9
عميد فأعلى	1	1.5
المجموع	68	100

3- أداة الدراسة: اتساقًا مع متطلبات الدراسة ومنهجيتها صمم الباحثان استمارة استبانة للشرطة المجتمعية وقد تمّ استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان:

جدول (2): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

صدق الاستبانة:

1- صدق المحتوى: تمّ التحقق من صدق محتوى الاستبانة بعرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، ، وعددهم (10) محكمًا، وقد استجاب

الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وإضافة وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- الصدق البنائي: تم التحقق من الصدق البنائي من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والمجموع الكلي للاستبانة.

جدول (3) معامل الارتباط بين كل تساؤل من تساؤلات الاستبانة مع الدرجة الكلية

م	التساؤلات	معامل الارتباط	الدلالة
1	ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الذاتي للطفل ضحية العنف؟	0.815	**0.000
2	ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري للطفل ضحية العنف؟	0.875	**0.000
3	ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن المجتمعي للطفل ضحية العنف؟	0.821	**0.000

يتضح من الجدول (3) وجود ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى (0.000) بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة.

ثبات الاستبانة: الثبات بطريقة التجزئة النصفية: بعد تطبيق الاستبانة تمّ حساب معامل التجزئة النصفية لقياس الثبات، حيث وجد أنَّ قيمة التجزئة النصفية لجميع محاور الاستبانة قد بلغت 0.781، وهذا يدل على أنَّ الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات.

جدول (4) يوضح طريقة معامل التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

م	التساؤلات	عدد الفقرات	التجزئة النصفية
1	ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الذاتي للطفل ضحية العنف؟	11	0.479
2	ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري للطفل ضحية العنف؟	11	0.526
3	ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن المجتمعي للطفل ضحية العنف؟	9	0.452
	جميع فقرات الاستبانة	31	0.781

يتضح من الجدول (4) أنَّ قيم معاملات ثبات التجزئة النصفية لأبعاد الاستبانة "إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري في قطاع غزة" تراوحت ما بين (0.526 - 0.452)، ومعامل ثبات التجزئة النصفية للدرجة الكلية بلغ (0.781)، وتعد هذه القيمة مرتفعة، وتجعل الأداة مناسبة للتطبيق.

4- المعالجات الإحصائية: بعد عملية جمع البيانات ومراجعتها، تمّ تفريغ البيانات آليًا باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، وتمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages)؛ لوصف مجتمع الدراسة.
- المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري.
- اختبار طريقة التجزئة النصفية؛ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معادلة المدى: تمّ تحديد طول الخلايا في مقياس إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (4=1-5)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (0.80=4/5)، وبعد ذلك تمّ إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح)؛ وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا على النحو الآتي:
  - المتوسط الحسابي (من 1- 1.80) درجة الموافقة "معارض بشدة".
  - المتوسط الحسابي (أكبر من 1.80 - 2.60) درجة الموافقة "معارض".
  - المتوسط الحسابي (أكبر من 2.60–3.40) درجة الموافقة "موافقة متوسطة- محايد".
  - المتوسط الحسابي (أكبر من 3.40 – 4.20) درجة الموافقة "موافق".
  - المتوسط الحسابي (أكبر من 4.20- 5) درجة الموافقة "موافق بشدة".

ثامنا: عرض جداول الدراسة وتحليلها.

جدول (5) يوضح إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الذاتي للطفل ضحية العنف

م	ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الذاتي للطفل ضحية العنف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
1	إزالة الاضطراريات المصاحبة للعنف الأسري ضد الطفل.	51	8	8	1	-	4.60	0.755	92	5
		75.0	11.8	11.8	1.5	-				
2	إقناع الطفل ضحية العنف الأسري بأهمية قيامه بالسلوك الإيجابي.	53	5	10	-	-	4.63	0.731	92.6	4
		77.9	7.4	14.7	-	-				
3	العمل على إشباع الاحتياجات المتعددة للطفل ضحية العنف الأسري.	32	14	21	1	-	4.13	0.912	82.6	10
		47.1	20.6	30.9	1.5	-				
4	مساعدة الطفل في إعادة ثقته بنفسه.	55	2	10	1	-	4.63	0.789	92.6	2
		80.9	2.9	14.7	1.5	-				
5	تنمية الجوانب الإيجابية للطفل ضحية العنف الأسري.	46	5	15	2	-	4.39	0.932	87.8	9
		67.6	7.4	22.1	2.9	-				
6	تعديل السلوكات التي تجعل من الطفل ضحية للعنف الأسري.	47	9	7	5	-	4.44	0.952	88.8	8
		69.1	13.2	10.3	7.4	-				
7	مساعدة الطفل ضحية العنف الأسري على التكيف مع أسرته.	49	6	10	3	-	4.48	0.905	89.6	7
		72.1	8.8	14.7	4.4	-				
8	تشجيع الطفل ضحية العنف الأسري على مواصلة الدراسة.	53	5	9	1	-	4.61	0.773	92.2	3
		77.9	7.4	13.2	1.5	-				
9	تقوية الروابط والعلاقات الأسرية بين الطفل ضحية العنف الأسري وأسرته.	58	2	7	1	-	4.72	0.709	94.4	1
		85.3	2.9	10.3	1.5	-				
10	تعديل الأفكار الخاطئة للطفل ضحية العنف الأسري عن نفسه.	51	6	9	2	-	4.55	0.835	91	6
		75.0	8.8	13.2	2.9	-				
11	اكتشاف قدرات الطفل ضحية العنف الأسري واستثمارها.	31	14	16	7	-	4.01	1.05	80.2	11
		45.6	20.6	23.5	10.3	-				
	الدرجة الكلية						4.47	.....	89.4	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول السابق أنّ إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الذاتي للطفل ضحية العنف كما يحددها ضباط الشرطة "مرتفعة", حيث إنَّ المتوسط الحسابي بلغ (4.47)؛ أي يقع في الفئة من (4.20 :5), فقد تم ترتيب العبارات حسب الأهمية إلى الأقل على النحو الآتي: (تقوية الروابط والعلاقات الأسرية بين الطفل ضحية العنف الأسري وأسرته) بمتوسط حسابي (4.72)، ثم (مساعدة الطفل في إعادة ثقته بنفسه) بمتوسط حسابي (4.63)، ثم (تشجيع الطفل ضحية العنف الأسري على مواصلة الدراسة) بمتوسط حسابي (4.61) ثم (إقناع الطفل ضحية العنف الأسري بأهمية قيامه بالسلوك الإيجابي) بمتوسط حسابي (4.63)، وجاء في الترتيب الأخير (اكتشاف قدرات الطفل ضحية العنف الأسري واستثمارها) بمتوسط حسابي (4.01).

وبتحليل نتائج الجدول السابق فإنّ إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الذاتي للطفل ضحية العنف مرتفعة، وقد يرجع ذلك لدور جهاز الشرطة المجتمعية في القيام بتقوية العلاقات والروابط الأسرية، من خلال عقد لقاءات مع الأسر وتوعيتهم بكيفية التعامل مع الطفل، وإعادة ثقة الطفل بنفسه من خلال اكتشافه لذاته، وحثه على القيام بالسلوكيات الإيجابية، حيث يعد الاهتمام بالطفل والعناية به من العوامل المهمة والضرورية التي تساعد على بناء وتشكيل شخصية الطفل،

كما تؤدي دورًا كبيرًا في اكتشاف القدرات والطاقات الكامنة لدى الأطفال، وتساعدهم على استثمارها من خلال إجراء مقابلات إكلينيكية مع الأطفال للتعرف إلى شخصيتهم، واستخدام المقاييس النفسية اللازمة، وهذه الخطوات من شأنها أنْ تهيئ بيئة جديدة للطفل يلقى فيها الرعاية، ويجد فيها التكيف والاستقرار.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة عبد الله (2015)، والتي أوضحت نتائجها أنّ الشرطة المجتمعية تؤدي دورًا في مساعدة الطفل في رصد حالات الانحراف، وأنّ الشرطة المجتمعية تبتكر أساليب لحماية الأطفال وأسرهم من الاستغلال، والتدخل السريع في الحالات الخطيرة، ودراسة طايع، وأبو جبل (2006)، والتي أكدت نتائجها أنّ العمليات تؤدي إلى شعور الطفل بالأمن بدرجة كبيرة؛ كالتمسك بالقيم الاجتماعية، وسيادة قيم العدالة والمساواة، كما توصلت إلى أنّ أهم العمليات التي تؤدي إلى شعور الطفل بالأمن هو القضاء على الفساد والمفسدين في المجتمع، ودراسة العتابي، والعبادي (2023)، حيث أكّد غالبية المبحوثين أنّ الشرطة المجتمعية أسهمت إلى حد كبير في توفير الحماية للفئات الهشة.

جدول (6) يوضح إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري للطفل ضحية العنف

م	إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري للطفل ضحية العنف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
1	مساعدة الأسرة على حل خلافاتها والتي تكون سببًا في العنف الأسري.	52	4	12	-	-	4.58	0.777	91.6	6
		76.5	5.9	17.6	-	-				
2	تبصير الوالدين بمخاطر العنف ضد الطفل.	50	5	12	1	-	4.51	0.889	90.2	5
		73.5	7.4	17.6	1.5	-				
3	مساعدة الأسر على تقبل شخصية طفلها بما فيها من مميزات وعيوب.	46	6	15	1	-	4.42	0.886	88.4	10
		67.6	8.8	22.1	1.5	-				
4	تبصير الوالدين باحتياجات الطفل وكيفية إشباعها.	50	5	11	2	-	4.51	0.872	90.2	7
		73.5	7.4	16.2	2.9	-				
5	تقوية العلاقات والاتصال بين الطفل ضحية العنف الأسري وأسرته.	53	5	8	2		4.60	0.812	92	4
		77.9	7.4	11.8	2.9	-				
6	تزويد الوالدين بالمعارف لكيفية التعامل مع السلوكيات السلبية للطفل.	47	7	14	-	-	4.48	0.819	89.6	8
		69.1	10.3	20.6	-	-				
7	تصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة للوالدين عن أساليب التنشئة الاجتماعية.	53	4	11	-	-	4.61	0.753	92.2	3
		77.9	5.9	16.2	-	-				
8	توعية الوالدين بمشكلات الطفل ضحية العنف الأسري.	46	5	17	-	-	4.42	0.869	88.4	9
		67.6	7.4	25.0	-	-				
9	تمكين أسرة الطفل ضحية العنف الأسري من استثمار قدراته بما يعود عليه بالمنفعة.	39	15	14	-	-	4.36	0.808	87.2	11
		57.4	22.1	20.6	-	-				
10	تقديم المشورة لأسرة الطفل في كيفية مواجهة الضغوط الحياتية.	57	2	9	-	-	4.70	0.692	94	1
		83.8	2.9	13.2	-	-				
11	تشجيع الأسرة على تدعيم علاقات الطفل ضحية العنف الأسري بأقرانه.	53	8	6	1	-	4.66	0.704	93.2	2
		77.9	11.8	8.8	1.5	-				
	الدرجة الكلية						4.53	.....	90.6	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول السابق أنّ إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري

للطفل ضحية العنف "مرتفعة", حيث إنّ المتوسط الحسابي بلغ (4.53)؛ أي يقع في الفئة من (5 : 4.20), وعن أهم المؤشرات قد تم ترتيب العبارات حسب الأهمية إلى الأقل النحو الآتي للفقرات: (تقديم المشورة لأسرة الطفل في كيفية مواجهة الضغوط الحياتية) بمتوسط حسابي (4.70)، ثم (تشجيع الأسرة على تدعيم علاقات الطفل ضحية العنف الأسري بأقرانه) بمتوسط حسابي (4.66)، ثم (تصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة للوالدين عن أساليب التنشئة الاجتماعية) بمتوسط حسابي (4.61)، يلي ذلك (تقوية العلاقات والاتصال بين الطفل ضحية العنف الأسري وأسرته) بمتوسط حسابي (4.60)، وجاء في الترتيب الأخير (تمكين أسرة الطفل ضحية العنف الأسري من استثمار قدراته بما يعود عليه بالمنفعة) بمتوسط حسابي (4.36).

وبتحليل نتائج الجدول السابق نجد أنّ إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري للطفل ضحية العنف "مرتفعة", وخاصة تقديم المشورة لأسرة الطفل في كيفية مواجهة الضغوط الحياتية، وتدعيم علاقات الطفل ضحية العنف بأقرانه.

ويعزو الباحثان ذلك إلى أنّ للشرطة المجتمعية دورًا فعالًا في تحقيق الأمن الأسري للطفل ضحية العنف من خلال تقديم البرامج الإرشادية لكيفية التعامل مع الأزمات والمواقف والمشكلات والأحداث والضغوط الحياتية، وحثّ الأسرة على تدعيم وتقوية العلاقات الاجتماعية للطفل بأقرانه؛ لِما لها من تأثير فعّال على إكسابه السلوكيات الإيجابية، وتوعية الوالدين بأساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة القائمة على الحوار والموعظة والنصح والإقناع، بعيدًا عن أساليب العنف والضرب.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة عبد الله (2015)، والتي أوضحت أنّ الشرطة المجتمعية تبتكر أساليب لمشاركة لجان حماية الطفل لوقاية الأطفال وأسرهم من الاستغلال.

جدول (7) يوضح إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن المجتمعي للطفل ضحية العنف

م	إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن المجتمعي للطفل ضحية العنف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
1	العمل على تنويع البرامج المؤسسية لضمان رعاية متكاملة للأطفال ضحايا العنف الأسري.	40	9	14	5	-	4.22	1.062	84.4	9
		58.8	13.2	20.6	7.4	-				
2	الاستفادة من قوانين حماية الطفل في تقديم جميع أوجه الرعاية للطفل ضحية العنف الأسري.	44	8	16	-	-	4.41	0.850	88.2	6
		64.7	11.8	23.5	-	-				
3	القيام بحملات مجتمعية مخططة ومستمرة للتوعية بمشكلة العنف الأسري للطفل.	54	6	7	1	-	4.66	0.725	93.2	2
		79.4	8.8	10.3	1.5	-				
4	عقد ندوات مشتركة مع الجهات التعليمية كالمدارس للوقاية من العنف الأسري للطفل.	25	16	-	-	-	4.52	0.854	90.4	3
		76.5	23.5	-	-	-				

م	إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن المجتمعي للطفل ضحية العنف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
5	التعريف بالمصادر المجتمعية التي تقدم خدماتها للأطفال ضحايا العنف الأسري.	42	7	18	1		4.32	0.921	86.4	8
		61.8	10.3	26.5	1.5	-				
6	تعديل النظرة المجتمعية تجاه الأطفال ضحايا العنف الأسري.	47	8	11	2	-	4.47	0.871	89.4	5
		69.1	11.8	16.2	2.9	-				
7	التعاون مع الجهات الحكومية المتخصصة لمواجهة مشكلة الأطفال ضحايا العنف الأسري.	57	1	10	-	-	4.69	0.717	93.8	1
		83.8	1.5	14.7	-	-				
8	استثمار الموارد المجتمعية التي تضمن الرعاية الشاملة للأطفال ضحايا العنف الأسري.	41	12	14	1	-	4.36	0.862	87.2	7
		60.3	17.6	20.6	1.5	-				
9	إيجاد علاقات تعاونية بين المؤسسات المختلفة التي تساهم في مواجهة العنف الأسري ضد الطفل.	49	7	10	2	-	4.51	0.855	90.2	4
		72.1	10.3	14.7	2.9	-				
	الدرجة الكلية						4.96	.....	99.2	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول السابق أن إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن المجتمعي للطفل ضحية العنف "مرتفعة", حيث إن المتوسط الحسابي بلغ (4.96)؛ أي يقع في الفئة من (5 4.20), وعن أهم المؤشرات، فقد تم ترتيب العبارات حسب الأهمية إلى الأقل على النحو الآتي للفقرات: (التعاون مع الجهات الحكومية المتخصصة لمواجهة مشكلة الأطفال ضحايا العنف الأسري) بمتوسط حسابي (4.69)، ثم (القيام بحملات مجتمعية مخططة ومستمرة للتوعية بمشكلة العنف الأسري للطفل) بمتوسط حسابي (4.66)، ثم (عقد ندوات مشتركة مع الجهات التعليمية كالمدارس للوقاية من العنف الأسري للطفل) بمتوسط حسابي (4.52)، ثم (إيجاد علاقات تعاونية بين المؤسسات المختلفة التي تساهم في مواجهة العنف الأسري ضد الطفل) بمتوسط حسابي (4.51)، وجاء في الترتيب الأخير (العمل على تنويع البرامج المؤسسية لضمان رعاية متكاملة للأطفال ضحايا العنف الأسري) بمتوسط حسابي (4.22).

وبتحليل نتائج الجدول السابق نجد أنّ إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن المجتمعي للطفل ضحية العنف "مرتفعة"، خاصة في جوانب التعاون المستمر بين الجهات الحكومية المتخصصة، والقيام بحملات إرشادية توعوية مستمرة من خلال عقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات بكيفية التعامل مع قضايا ومشكلات العنف الأسري للطفل.

ويعزو الباحثان ذلك إلى وجود تعاون مشترك بين المؤسسات الحكومية من خلال وضع خطط وبرامج توعوية إرشادية بخطورة مشكلات العنف الأسري، سواء على الأسرة أو على الطفل نفسه؛ كون هذه الشريحة هي مصدر مهم للثروة البشرية في المجتمع على المدى البعيد فهم جيل المستقبل، ويعد الاهتمام بهم ورعايتهم من الضروريات الأساسية لإعداد جيل منتج وقادر على

العطاء، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية والمادية المخصصة لتنفيذ الأنشطة والبرامج ذات الطابع الاجتماعي، أضف إلى ذلك طبيعية التنوع في البرامج والأنشطة المقدمة إلي الطفل المتمثلة في البرامج الثقافية والترفيهية والرياضية؛ مما تجذب الطفل للاشتراك بها.

وتتفق النتائج مع نتائج دراسة العنبكي (2020)، والتي توصلت إلى أنّ الشرطة المجتمعية يتركز دورها في التوعية والإصلاح من جهة، وفي الجانب الأمني والعسكري من جهة أخرى، وتوصلت إلى أنّ الشرطة المجتمعية لها إسهامات مجتمعية وأمنية متعددة، ولا يقتصر دورها على جانب دون الآخر، كما وأكدت أهمية تنامي ثقافة السلام بالمجتمع المأزوم، حيث تسهم إلى حد كبير بزيادة تماسك المجتمع، وتعمل على ازدهاره وتطوره، ودراسة مهران (2017)، والتي أكدت النتائج الإيجابية المترتبة على تطبيق الشرطة المجتمعية، وهي كسر حاجز الصورة التقليدية المنطبعة في ذهن المواطنين عن الشرطة، والمساهمة في اهتمام رجال الشرطة بالاستماع للمواطنين، والتفكير معهم لتحقيق الاستقرار الأمني، وتبصير المواطنين بأساليب مواجهة النشاط الإجرامي، ودراسة عبد الجواد (2016)، والتي أكدت أنّ أهم أدوار الشرطة المجتمعية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية هو المساهمة في حماية الآداب العامة في المجتمع، ومساعدة المؤسسات الأمنية في أداء وظيفتها الاجتماعية.

جدول (8): يوضح الفروق في إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري تعزى إلى الجنس

الأبعاد	النوع	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	قيمة الدلالة
الأمن الذاتي للأطفال ضحايا العنف	ذكر	52	49.3846	5.18729	.444	.305
	أنثى	15	48.7333	4.30061		
الأمن الأسري للأطفال ضحايا العنف	ذكر	52	50.2115	5.02674	.843	.949
	أنثى	16	48.9375	6.09337		
الأمن المجتمعي للأطفال ضحايا العنف	ذكر	52	40.4231	4.44728	.756	.782
	أنثى	16	39.4375	4.92570		
الدرجة العامة	ذكر	52	276.7115	24.35226	.941	.943
	أنثى	15	269.8667	26.44365		

تبين من جدول (8) وباستخدام اختبار (Independent- Samples T Test) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين الذكور والإناث في بُعد الأمن الذاتي (ت= 0.444α =.305)، كما كانت الفروق غير دالة إحصائيًا في بعد الأمن الأسري (ت=

α0.843 =949.)، كما كانت الفروق غير دالة إحصائيًا في بعد الأمن المجتمعي (0.756 ت= α =782.)، كما كانت الفروق غير دالة إحصائيًا في بعد وسائل تحقيق الأمن الاجتماعي (ت= α0.361 =502.) وتظهر هذه النتائج عدم وجود فروق جوهرية في إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري تعزى لمتغير الجنس.

جدول (9) يوضح الفروق في مجموع ومتوسط المربعات ودرجات الحرية في

إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف تعزى إلى العمر

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة
الأمن الذاتي للأطفال الأمن الذاتي للأطفال ضحايا العنف	بين المجموعات	113.729	4	28.432	1.158	.338
	داخل المجموعات	1522.450	62	24.556		
	المجموع	1636.179	66			
الأمن الأسري للأطفال ضحايا العنف	بين المجموعات	50.513	4	12.628	.438	.780
	داخل المجموعات	1814.958	63	28.809		
	المجموع	1865.471	67			
الأمن المجتمعي للأطفال ضحايا العنف	بين المجموعات	26.214	4	6.553	.304	.874
	داخل المجموعات	1358.301	63	21.560		
	المجموع	1384.515	67			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2660.645	4	665.161	1.088	.371
	داخل المجموعات	37919.206	62	611.600		
	المجموع	40579.851	66			

** دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01) * دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)

تبين من جدول (9) وباستخدام اختبار (One Way Anova) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الأمن الذاتي للأطفال ضحايا العنف(F= 1.158، α =338.)، وفي الأمن الأسري للأطفال ضحايا العنف (F= 438.، α =780.)، وفي الأمن المجتمعي للأطفال ضحايا العنف (F= 304.، α =874.) وتظهر هذه النتائج عدم وجود فروق جوهرية في إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري تعزى لمتغير العمر.

جدول (10): يوضح الفروق في مجموع ومتوسط المربعات ودرجات الحرية في إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري تعزى إلى عدد السنوات

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة
الأمن الذاتي للأطفال ضحايا العنف	بين المجموعات	18.213	4	4.553	.174	.951
	داخل المجموعات	1617.966	62	26.096		
	المجموع	1636.179	66			
الأمن الأسري للأطفال ضحايا العنف	بين المجموعات	5.134	4	1.284	.043	.996
	داخل المجموعات	1860.336	63	29.529		
	المجموع	1865.471	67			
الأمن المجتمعي للأطفال ضحايا العنف	بين المجموعات	41.213	4	10.303	.483	.748
	داخل المجموعات	1343.301	63	21.322		
	المجموع	1384.515	67			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	228.396	4	57.099	.088	.986
	داخل المجموعات	40351.422	62	650.830		
	المجموع	40579.851	66			

** دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01) * دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)

تبين من جدول (10) وباستخدام اختبار (One Way Anova) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الأمن الذاتي للأطفال ضحايا العنف(F=.174، α =.951)، وفي الأمن الأسري للأطفال ضحايا العنف (F= .043 ، α =.996)، وفي الأمن المجتمعي للأطفال ضحايا العنف (F= .483، α =.748) وتظهر هذه النتائج عدم وجود فروق جوهرية في إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري تعزى لمتغير عدد السنوات.

تاسعا: النتائج العامة والتوصيات للدراسة

أولًا: النتائج العامة للدّراسة:

النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل الأول: ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الذاتي للطفل ضحية العنف؟

حيث أوضحت نتائج الدِّراسة أنَّ المتوسط العام لإسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الذاتي للطفل ضحية العنف كما يحددها ضباط الشرطة **"مرتفعة"**, حيث إن المتوسط الحسابي بلغ (4.47)؛ أي يقع في الفئة من (4.20 :5).

النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل الثاني: ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن

الأسري للطفل ضحية العنف؟

حيث أوضحت نتائج الدِّراسة أنَّ المتوسط العام لإسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري للطفل ضحية العنف كما يحددها ضباط الشرطة **"مرتفعة"**, حيث إن المتوسط الحسابي بلغ (4.53)؛ أي يقع في الفئة من (4.20 :5).

النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل الثالث: ما إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن المجتمعي للطفل ضحية العنف؟

حيث أوضحت نتائج الدِّراسة أنَّ المتوسط العام لإسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري للطفل ضحية العنف كما يحددها ضباط الشرطة **"مرتفعة"**, حيث إن المتوسط الحسابي بلغ (4.96)؛ أي يقع في الفئة من (4.20 :5).

النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، سنوات العمل).

أوضحت نتائج الدِّراسة عدم وجود فروق جوهرية في إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري تعزى لمتغير الجنس، العمر، سنوات العمل.

ثانيًا: التوصيات

توصيات بزيادة إسهامات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري، يوصي الباحثان بمجموعة من التوصيات على النحو الآتي:

- تدعيم الثقة بقدرة الشرطة المجتمعية على حل مشكلات الأطفال ضحايا العنف الأسري.
- توعية الأسر بدور الشرطة المجتمعية.
- تدعيم مشاركة الأسر وأطفالهم في الجهود والأنشطة المبذولة من أجلهم.
- توفير الموارد والإمكانات اللازمة لتقديم الخدمة للأطفال ضحايا العنف الأسري.
- تنمية مستوى الأداء المهني لجهاز الشرطة المجتمعية.
- تزويد عدد مقدمي الخدمة بجهاز الشرطة المجتمعية مقارنة بعدد قضايا الأطفال.
- زيادة التعاون بين مؤسسات المجتمع العاملة مع الأطفال ضحايا العنف الأسري.
- زيادة اهتمام وسائل الإعلام بمناقشه قضايا الأطفال ضحايا العنف الأسري.

المصادر والمراجع

- الإدارة العامة لقيادة الشرطة المجتمعية(2023). تقرير صادر عن الإدارة العامة لقيادة الشرطة المجتمعية. (د.ط). قطاع غزة: الشرطة الفلسطينية.
- بن عياد، جليلة (2014). حقوق الطفل في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري. أعمال المؤتمر الدولي السادس الحماية الدولية للطفل بعد بدء نفاذ البروتوكول الاختياري الثالث، طرابلس، مركز جيل للبحث العلمي.
- حبيب، جمال شحاته، والعربي، أميره عبد العزيز أحمد (2011). الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعي. ط1. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الريس، حسن علي(2004). الشرطة المجتمعية الاستراتيجيات والأهداف. ط1. الرياض: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- السكري، أحمد شفيق (2000). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. ط1. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- سني، محمد (2008). مفهوم الأمن. تاريخ الاطلاع: 2024/09/25م.
الرابط: snimedamine.maktoobblog.com
- الصويغ، سهام(2003). الإساءة إلى الأطفال واهمالهم، دراسة ميدانية في مدينة الرياض. مجلة الطفولة والتنمية، 3 (9).
- طايع، فيصل، وأبو جبل، حامد(2006). التربية وتحقيق الأمن الاجتماعي للطفل، دراسة تحليلية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الأول التربية الوقائية وتنمية المجتمع في ظل العولمة، سوهاج، جامعة جنوب الوادي.
- عبد الجواد، أسماء(2016). دور الشرطة المجتمعية كأحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم. (2)، 15-25.
- عبد الرحمن، أحمد(2014). الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة حلوان، القاهرة.
- عبد الله، احسان(2015). الشراكة بين لجان حماية الطفل والشرطة المجتمعية من جهة نظر طريقة تنظيم المجتمع، دراسة مطبقة على أعضاء لجان حماية الطفل بمحافظة بورسعيد، مجلة الخدمة الاجتماعية، (53)، 120-129.
- عبد المجيد، قدري(2011). دور الشرطة المجتمعية في مواجهة ظاهرة العنف. مجلة أكاديمية الشرطة المصرية، 20 (4).
- العتابي، أثير، والعبادي، سلام(2023). الشرطة المجتمعية ودورها الوقائي والعلاجي والتنموي في حماية الفئات الهشة. مجلة الدراسات المستدامة، (5)، 5-13.
- العنبكي، حسين(2020). دور مؤسسة الشرطة المجتمعية بتنمية ثقافة السلام في المجتمعات المأزومة، دراسة ميدانية لمنتسبي الشرطة المجتمعية في محافظة ديالي. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 3 (38).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2024). تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (د.ط). غزة.
- قدومي، عبد الناصر(2019). الواقع والمأمول لأليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين، دراسة ميدانية من وجهة نظر ضباط الشرطة. المجلة

العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 35 (1).
- قطب، محمد(2009). الشرطة المجتمعية، عصرية أم وهمية. ورقة عمل مقدمة إلى أكاديمية الشرطة، القاهرة.
- أبو المعاطي، ماهر(2002). الخدمة الاجتماعية وتحقيق السلام الاجتماعي، الأهداف – المرتكزات – الآليات. ورقة عمل بالمؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهر
- المعايطة، إسراء، والمجالي، فايز(2021). دور مبادرات الاعلام الأمني لمديرية الأمن العام الأردني في التوعية من الجرائم من وجهة نظر ضباط وأفراد الشرطة المجتمعية للفترة من: 2016-2019. مجلة التربية، 44 (189)، 111-137.
- مهران، أسماء(2017). تصور مقترح لاستراتيجية جديدة للعمل الشرطي في المجتمع المصري "الشرطة المجتمعية"، دراسة ميدانية مطبقة على عينة من أفراد المجتمع والضباط بمديرية أمن أسيوط. مجلة كلية الأداب بجامعة عين شمس، (45)، 1-8.
- الهويمل، إبراهيم(2000). مقومات الأمن في القرآن الكريم. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 15 (29).

Hillis S, Mercy J, Amobi A, Kress H. Pediatrics. (2016). Global prevalence of past-year violence against children. *A systematic review and minimum estimates*, *137*(3): e20154079.

Bragg, Lien. (2003). *Child protection in families experiencing domestic violence*. America: U.S Department, of Human Services.

Pamelam Low.. (2018). Community Trust in Their Local Police Force. *Silicon Valley Notebook, 16*, (7).

U.S Department of Justice, (1994). *National in Stitute of Justice, Understanding Community Policing: A. Frame Work for Action*. Washington. D. C. V. S.Government Printing of Fice.

Prayugo., and, Baharudin. (2022). Implementation of Community Policing Program using Problem Solving Approach by Bhabinkamtibmas. *Amsir Law Journal, 4*(1), 32-41.